الجمعية المحمدية والقضايا الإستراتيجية للأمة وللشعب والإنسانية العالمية

قرار المؤتمر الثامن والأربعين للقمة المحمدية عام ٢٠٢٢ م

الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية

إندونيسيا

٢٠٢٤

الجمعية المحمدية والقضايا الإستراتيجية للأمة وللشعب والإنسانية العالمية

قرار المؤتمر الثامن والأربعين للقمة المحمدية عام ٢٠٢٢ م

الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية
إندونيسيا
٢٠٢٤

الجمعية المحمدية والقضايا الإستراتيجية
للأمة وللشعب والإنسانية العالمية
(قرار المؤتمر الثامن والأربعين للقمة المحمدية عام ٢٠٢٢ م)

الناشر :
الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية
تمّ طبعها في مطابع
شركة جراماسوريا بيوجياكرتا إندونيسيا
الطباعة الأولى, يناير ٢٠٢٤
الترجمة العربية للطباعة الأولى, ٢٠٢٤

قائمة المحتويات

أ. قضايا الأمّة ١

١. ظاهرة تنظيم الفهم الديني والحد من تنوعه..... ١

٢. خلق المثالية الرقمية..... ٣

٣. .تعزيز وحدة الأمة..... ٥

٤. إصلاح نظام العمل الخيري الإسلامي ٦

٥. التدين التنويري..... ٨

٦. أصالة وسطية الإسلام ٩

٧. روحانيات جيل الألفية ١٣

ب. الوطنية ١٥

١. تقوية قدرة الأسرة على الصمود..... ١٥

٢. إصلاح نظام الانتخابات ١٦

٣. الاستبدال للرئاسة سنة ٢٠٢٤ ..... ١٨

٤. مراجعة جهود نزع التطرف ٢٠

٥. تعزيز العدالة القانونية..... ٢٤

٦. التّخطيط المكاني العام الشامل والعادل..... ٢٦

٧. تعزيز نظام استجابة الكوارث ٢٧

٨. توقع شيوخة السكان ٢٩

٩. تعزيز التكامل الوطني..... ٣٠

١٠. اقتصاد العدالة الاجتماعية..... ٣٣

ت. الإنسانية العالمية ٣٨
١. بناء نظام العالم العادل والسالم..... ٣٨
٢. التّحكم في آثار التغير المناخي..... ٤١
٣. التغلّب على الفوارق بين الدول..... ٤٤
٤. انتشار كراهية الأجانب ٤٦

الجمعية المحمدية والقضايا الاستراتيجية للأمّة وللشّعب والإنسانية العالمية

من خلال المؤتمر الثامن والأربعين للقمّة المحمدية الموافق ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢ الميلادي في سوراكارتا، بعد الملاحظة والدراسة الدقيقة في التطوّرات والمشاكل في مجال حياة الأمّة الاجتماعية قامت الجمعية المحمدية بإلقاءِ وجهات النظر فيما يتعلّق بالقضايا الواقعية وتقديمِ الحلول على النحو التالي :

أ. قضايا الأمة

١. ظاهرة تنظيم الفهم الديني والحد من تنوعه

إندونيسيا دولة قائمة على المبادئ الأساسية الخمسة أي البنشاسيلا (Pancasila) وليست دولة دينية ولا دولة علمانية. كونها ليست دولة دينية يقتضي إلى عدم هيمنة أي دين على الدولة فضلاً عن مجموعة دينية معيّنة. ومع ذلك بصرف النظر عن حقيقة أن هناك قوة لإضفاء الطابع الرسمي على الدين في المجال العام، في الوقت نفسه هناك أعراض للقمع الديني من قبل مجموعة دينية. أصبح تنظيم الفهم الديني (regimentation of religion) أقوى بشكل

متزايد مع الميل إلى مصالح الدين من خلال وجهة النظر في المجتمع والدولة.

يمكن ملاحظة أنّ انتشار التنظيم الديني من الظواهر التالية : أولاً، هناك فرض أو سيطرة لبعض التّوجيهات الفكرية الدينية والإسلامية المتّحدة مع السلطة السياسية أو سلطة الدولة. ثانيًا، نتيجةً لسلطة الأوليغاركية (oligarchy) والسلطة الدينية، يتمّ فرض بعض التّوجيهات الفكرية منهجياً من خلال محاولة توحيد المرجعية الدينية. فالميول الدينية والوطنية على تسمية التوجّه الفكري الديني السائد والمتجانس ليس أمراً إيجابياً للحياة الدينية والوطنية القائمة على البنشاسيلا أو المبادئ الأساسية الخمسة وشعار بينيكا تونجال إيكا (bhineka tunggal ika) أي الوحدة داخل التنوع كشعار إندونيسا الوطني.

ردّ الجمعية المحمدية على ظاهرة التنظيم الديني ينقل عدّة رسائل وآمال وهي كالتالي : أولاً، أنّ على الحكومة أن تكون الدّولة معتدلة عادلة موضوعية في تحديد المواقع وتوفير المساحة لكافة الجماعات الدينية دون أي تمييز. ثانيًا، تشجيع المنظّمات الإسلامية على تعزيز نموذج الوسطية الإسلامية الأصيلة أي الاعتدال الديني من دون القسري ولا الهيمنة على الدولة . ثالثًا، تشجيع الدّولة على أن تكون وسيطة لجميع المنظّمات الإسلامية حتى يكونوا

شركاء حقيقيين للدّولة بحيث يتمّ التّعامل معهم بإنصاف وموضوعية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية الخمسة والدستور الوطني. على الدولة باعتبارها مؤسسة تتمتع بسلطة كبيرة ومطلقة أن تسيطر على مصالح هذه السلطة القائمة على الدين ولا تجعل سيطرة الدولة السياسية لأجل المصالح السياسية اللحظية مهاجمة للمنظّمات الدّينية على كل حال. رابعاً، تشجيع الدولة على أن تكون محايدة وألا تصبح أداة للتّسييس الديني بشكل استخدام مؤسسات الدولة على يد جماعات دينية معينة. خامساً، تشجيع الدولة على عدم خلق فصل سياسي ضد المنظّمات الإسلامية من خلال عدم جعل المسائل الدينية قضايا سياسية رئيسية وغير رئيسية.

٢. خلق المثالية الرقمية

التطور التكنولوجي يسبّب إلى تغييرات أساسية في كثير من جوانب حياة الإنسان. إنّ الثورة الصناعية ٤,٠ التي تميزت بتوسيع نطاق إنترنت الأشياء (Internet of Things/IoT) والذكاء الاصطناعي(Artificial Intelegence) والطباعة ثلاثية الأبعاد (3D printing) والبيانات الضخمة (big data) والخوارزميات (algorithm) وغيرها من الجوانب وفّرت مساحات متّصلة في حياة الإنسان ويعيش النّاس

في عالم رقمي سهل سريع وذلك يؤثّر على طبيعة الفكر وتوجيه الأفعال التي تجعلهم كبشر مستقلين معيارياً.

يعدّ التّطوّر التّكنولوجي علامة على التّقدّم الثّوري وينشأ اضطرابًا في شتى جوانب الحياة ومن الآثار المصاحبة للاضطراب الاجتماعي أزمة الحضارة بحيث ينتج البشر بسهولة الخدع والبغضاء والعداوة والإهانة والشتائم وتآكل الأخلاق. يتلاشى التماسك الاجتماعي ويصبح البشر ذوي حياة فورية. الأدب والحكمة والأخلاق الكريمة تتحلل. يضيّع الكثير من الأوقات بسبب استخدام الإنترنت ووسائل التّواصل الاجتماعي استخداماً مفرطاً.

من أجل ذلك ظهرت الحاجة إلى قيم أساسية تتحكّم في السّلوك في وسائل التّواصل الاجتماعي وفي استخدام وسائل الإعلام الرقمية باستخدام صالح بإيجاد وعي أخلاقي في استخدام النّظام الرقمي وتوفير المصالح في حياة العصر الرقمي بالإضافة إلى إصدار التّوجيهات الأخلاقية القائمة على الأسس الدّينية مثل «فقه المعلومات» التي نشرتها الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية. لابدّ بحركة ثقافية التّي من تطبيقاتها توفير منشئي محتوى (content creator) في نشر التعاليم الإسلامية وقيم الحضارة الإسلامية في العالم الرقمي. على الأمراء والعلماء المفكرين والنخب الوطنية والقادة التقليديين والمؤسسات التعليمية

والاجتماعية والدينية أن يكونوا مشاركين بنشاط في تطوير الحضارة الرقمية بالإضافة إلى كونهم قدوة حسنة في استخدام التكنولوجيا الرقمية الضخمة. هناك حاجة ماسة إلى المبادئ الدينية والأخلاقية لبناء الصلاح الرقمي في مختلف المؤسسات والبيئة الاجتماعية الأوسع.

٣. تعزيز وحدة الأمة

كانت الأمّة الإسلامية ذات أغلبية في إندونيسيا إحصائيًا لأنّ عدد المسلمين الإندونيسيين هو الأكبر في العالم. المسلمون في هذه الدولة لهم ثروات فكرية واجتماعية وروحية وأخلاقية وسياسية الّتي تشكّل شخصية وثقافة وسيادة الدّولة الإندونيسية. المنظمات الإسلامية الموجودة تعتبر من محاولات تربية الإيمان والصلاحة الروحية والخلق الكريم والذكاء المستقلّ تعتبر من قوّة الأمّة الإسلامية مشاركتهم في بناء الوطن. لذلك فإنّ وجود المنظّمات الإسلامية أمر إيجابي ومفيد.

ولكن وجود المنظمات الإسلامية ليس دافعاً كافياً لجعل الأمّة الإسلامية قوة أغلبية. ولم تزل الأمّة الإسلامية يشكلون الأغلبية في الإحصائية وليست في القوّة . تزداد المشكلة لوجود تنافس بين المنظمات الإسلامية يضعف بعضها بعضا بسبب اختلاف الآراء والبراجماتية السياسية

وتفوق العددي والسلطة قصيرة المدى على المستوى المحلي والوطني.

هذا الوضع لا بدّ بإصلاحها ولا بدّ أن يكون هناك التواصل المكثف بين رؤساء المنظّمات الإسلامية لإزالة المشاعر البدائية وإقامة التّقارب الشّخصي والعلاقة الودّية. التّعاون القائم على قيم الوحدة والأخوّة والتّعاون والبرّ والسّباق في الخيرات في شتى المجالات كما علّمها القرآن والسّنة كلّ ذلك بحاجة إلى مزيد من الجهد على جميع المستويات وخاصة على المستوى الأساسي. سيتمّ بناء الوحدة وتعزيزها إذا كان لدى النّاس رؤى إسلامية ووطنية وسياسية وقانونية بحيث يكونون أكثر انفتاحًا وتسامحًا وقبولًا واستيعابًا للاختلافات. يمكن تحقيق ذلك من خلال محو الأمية والتعليم المكثف في المؤسّسات التّعليمية الإسلامية مثل المدارس الدّينية والمجالس التّعليمية والمعاهد الإسلامية وبالإضافة إلى التّربية الإسلامية في المدارس والمؤسّسات التّعليمية الرسمية.

٤ .إصلاح نظام العمل الخيري الإسلامي

تعتبر إندونيسيا من أكثر الدولة من حيث الكرم الخير في العالم وفقًا لتقييم مؤسسة المعونة الخيرية (Charity Aid Foundation-CAF) لعام ٢٠٢١ م .استمرّ وجود هذه

الحالة منذ فترة طويلة بفضل اتّساع التّضامن الاقتصادي والاجتماعي في أوقات الكوارث أو عدمها وفي حالة الجائحة أو عدمها عملية جمع أموال النّاس من العمليات الشعبوية المعتادة ولاسيما في حالات ضحايا الحرب وضحايا النّزاعات في الدول الإسلامية ووجود الفقراء والأيتام.

في مدّة السنة, هناك ما لا يقلّ عن عشرات التّريليونات من هذه الصّناديق الخيرية. فدون وجود استناد إلى قيم مدعومة بقيم إسلامية وأخلاق نبيلة لم تتمّ إدارة الأموال وتوزيعها بشكل عادل مما يؤدّي إلى الصّراع والدّعاوى العامة. يصبح استخدام هذه الرّوح الخيرية مشكلة إذا لم تكن مدعومة بممارسة إدارية جيّدة حيث إنّ هذا العمل الخيري يمكن أن يشجع الشعبوية المائلة إلى الانحراف يجب الحذر من الأمراض الاجتماعية كالاختلاس والعمل الخيري من السياسيين وذلك لتحقيق الهدف في توزيع أموال النّاس وكذلك الحذر من المصالح السياسية حتى لا تعرض العمل الخيري للخطر ولا ينتشر رهاب المؤسّسات الإسلامية. كلّ ما سبق من أمور مخالفة يجب أن يكون قدوة حسنة لإصلاح وتنظيم العمل الخيري في إندونيسيا. تحتاج الدولة إلى تشديد النّظام لضمان عدم حدوث المخالفات وبالنّسبة للمنظّمات التي تجمع أموال النّاس أو المنظّمات العاملة في جمع الزكوات والتبرّعات والصدقات من المؤسّسات

غير حكومية يمكنها أن تسعى لإجراء إصلاحات حقيقية لتحقيق العدالة.

٥. التدين التنويري

إندونيسيا هي دولة متدينة تمارس الشّعائر وتطبق التّعاليم الدّينية جيداً كما أنّ الحماسة الدينية عالية جدًا. مع تقدّم التّكنولوجيا فإنّ التّعليم الدّيني لا يقتصر على المجالس العلمية والمدارس الدينية والمساجد والمؤسّسات التّعليمية الإسلامية فحسب بل ينتشر أيضاً عبر الإذاعات والتّلفاز. الآن يوجد العديد من التّعاليم الدينية عبر قنوات يوتوب والزوم وبودكاس (Youtube, Zoom, Podcast) والوسائل الرقمية الأخرى التي يمكن الوصول إليها ومتابعتها سهلاً وواسعاً.

لا تتماشى الحماسة الدينية الكبيرة مع جودة المواد العلمية والمعلمين. يبدو أنّ التّعليم والتّبليغ مجرد تقاليد وليس له غرض حقيقي. وقد تحول بعضه إلى عروض وترفيه. لم يتحسّن فهم النّاس للتّعاليم الدينية وممارسة الدّين في الأماكن العامة. مواد التّعاليم الدّينية تقتصر على المسائل الرّوحية المحدودة. نظرًا لضعف الجودة العلمية وخسة طريقة أدائها فإنّ بعض المواد الدراسية تنحرف ولا تتماشى مع المبادئ الإسلامية الصحيحة. غالباً ما تصبح

المنتديات الدينية معارضة للإهانة والذّم والغيبة.

لذلك، هناك حاجة ماسة إلى نوع من التّغييرات حتى لا يقتصر التّعليم الدّيني على التّقليد والنّشاط المتكرّر من أجل التّخلّص من التّفهم الدّيني السطحي المؤدّي إلى بعيدة تطبيق دين الإسلام كرحمة للعالمين. بناء على ذلك حتى لولم يشترط توحيد قياسي وشهادات فالمطلوب من الدّعاة والخطباء والأساتذة والمعلّمين أن يحسنوا كفاءاتهم العلمية وشخصيتهم واحترافهم. يجب إجراء الدراسات الدينية لأجل تنوير أفكار الأمّة الإسلامية حتى تفهم الدين فهماً صحيحاً دقيقاً، وليكون الدين مصدراً للتّعاليم والقيم التي تتحلى بها الأمّة. التّديّن الصحيح يقود النّاس إلى البحث عن الحقيقة والأعمال الخيرية والأخلاق النّبيلة والسّلام والتّقدّم والتّفاؤل في مواجهة ظروف الحياة المختلفة. هناك حاجة إلى التّعليم حتى تكون الأمّة أكثر اهتماماً في اختيار الدّعاة الأذكياء في الحصول على المعلومات لأجل تحقيق السّلام والتّقدّم وتعيش حياة حضارية موجّهة إلى تحقيق الرّحمة للعالمين.

٦. أصالة وسطية الإسلام

للمجتمع الإسلامي الإندونيسي هوية إسلامية معتدلة ذات أخلاق حسنة ولكن في السّنوات الأخيرة برزت ظاهرة

السّلوك الديني العنيف والمتطرّف بظهور أطراف معيّنة تعتبر نفسها أكثر صلاحًا واستقامة، بينما يُنظر إلى الجماعات الأخرى على أنّها تحيد عن التّعاليم الإسلامية الأصيلة. من ناحية أخرى، هناك أيضًا الردّ المفرط على أساس أن هذه الجماعة أحدثت الاضطرابات وتعطيل الأيديولوجية الإسلامية المهيمنة في إندونيسيا وكذلك اتّهامها بأنّها قد تهدّد وجود الدّولة ذاتها. هذا التوتر ليس فقط في سياق توجّه التّفاهم بل إنّه في سياقات معيّنة يتّهم كل منهما الآخر بل إنّه يتّخذ إجراءات لفض الأنشطة الدّينية للمجموعات التي تخالفها. إنّ صراع وجهات النّظر المتطرّفة في رؤية مجموعات مختلفة من المسلمين لا يحدث فقط في الفضاء الإلكتروني ولكن أيضًا في الواقع.

وفي نفس الوقت، هناك أيضًا تصنيف سلبي للجماعات الدينية التي هي في الواقع معتدلة وساهمت كثيراً في وحدة وتقدّم الشّعب والأمة الإسلامية كما أعانتها الجمعية المحمدية، بحيث يتعرّضون في مناطق معيّنة للتّخويف والتّمييز في حملات دعوتها. يحدث هذا الموقف نتيجة وجود رؤية متطرّفة في النّظر إلى تنوّع أصناف النّاس أو مجموعات مختلفة أخرى. مجموعة من النّاس يرون باسم الاعتدال الديني الجماعات الأخرى التي تحاول التّمسّك بالمبادئ الدينية على أنّها متطرفة وغير متسامحة.

من ناحية معينة هناك من يرفض الاعتدال لأنّه يُنظر إليه على أنّه يحجب المبادئ الدينية ومن ناحية أخرى تطلق بعض الجماعات الآراء والمواقف الدينية القاسية وغير المتسامحة.

هذه الرؤى الدينية بالتأكيد ليست إيجابية لمصالح الأخوّة بين المسلمين وللوحدة الوطنية خاصة في حياة التّديّن والأمة في إندونيسيا التعددية. تظهر في هذه الأحوال أهمية وجود طريقة معتدلة أصيلة للدّين لدى المسلمين والدّيانات الأخرى لأن لا تقع في المواقف المتطرّفة. إذا كان الدّين مبنياً على الوسطية الإسلامية، فيجب أن تكون مواجهة الاختلافات في الآراء والمجموعات وفي المواقف التي لا تتّفق مع آرائهم بموقف متوسَّط أو معتدل حتى يكون هناك موقف الاعتدال المستقيم وليس الاعتدال المنحرف.

ومن هذا الواقع، تدعو الجمعية المحمدية المسلمين وعلى وجه الخصوص أعضائها إلى تطوير موقف ديني معتدل بروح الوسطية الإسلامية الأصيلة. المنظور الديني المعتدل الوسطي يتمّ من خلال إعطاء الأولوية للتفاهمات والمواقف العادلة المحسنة الحكيمة السلمية وبالرحمة في معالجة الخلافات وبناء الحياة الدينية. كلّ الجماعات المختلفة عليها أن تحترم بعضها البعض وأن تحافظ على الوحدة. بالإضافة إلى وجود التفكير النقدي مع احترام

الجماعات الأخرى والتّسامح في الاختلافات مع روح الأخوّة الإسلامية. والنّظر إلى الاختلافات على أنّها سنّة الله التي يجب احترامها حيث إنهّا دروس في الحياة. وإظهار الموقف الوسطي أو الموقف المعتدل في النّظرة والمواقف الأصيلة حتى تبرز أصالة الإسلام في الدين بدعوة الجماعات المختلفة من المسلمين للبحث عن نقاط الاتفاق بدلاً من شحذ الاختلافات وذلك لمصحلة المسلمين وتحقيق الإسلام كرحمة للعالمين.

لذلك قدّمت الجمعية المحمدية عدّة الوصايا والحلول وهي كالتالي : أولاً، على جميع الأشخاص أو الجماعات الدينية خاصةً بين المسلمين، تقديم الوسطية الإسلامية الأصيلة مع عدم الآراء المتطرّفة. ثانيًا، على الجماعات الدينية التي تدعو إلى الاعتدال الدّيني أو الدّين المعتدل بحيث تحترم المبادئ الدّينية من ناحية وتسعى من ناحية أخرى إلى الاعتدال بآراء وأساليب معتدلة. ثالثًا، تشجع الجمعية المحمدية تعميم الاعتدال الديني على أن يتمّ بطريقة معتدلة بحيث تشمل العديد من الجماعات الدينية ولا تقتصر على طرف معين. رابعًا، أن تكون الدّولة معتدلة أو عادلة وموضوعية في التّعامل والاستجابة لأصحاب الأديان المختلفة وألّا تستخدم السياسة كأداة للقمع أو التّمييز ضدّ جماعات دينية معينة باسم الاعتدال الديني.

٧. روحانيات جيل الألفية

من الناحية الديموغرافية إندونيسيا تعتبر بلداً شاباً لكثرة عدد جيل الألفية. يتمتّع الجيل الألفي بطابع وشخصية تختلف عن الأجيال السابقة خاصة فيما يتعلّق باستخدام التّكنولوجيا والتوجّه الحياتي والإبداع والارتباط العالمي. يظهر العديد من الدّراسات أنّ جيل الألفية لديه مستوى منخفض نسبيًا بالنّسبة إلى الجانب الروحاني والنّزاهة الأخلاقية والالتزام بالمعايير الاجتماعية والرّوح الوطنية. نمط الحياة الذي يميل إلى أن يكون كلّ شيء فورياً له تأثير على ضعف المرونة العقلية والمرونة في مواجهة التّحديات وحلّ المشكلات. من ناحية أخرى، ينحرف بعض جيل الألفية في التّيار المتطرّف والحركات الدينية بسبب الفهم الديني الضحل من مصادر لا أصل لها.

التّحوّلات والتّغيرات في فلسفة الحياة ونمط الحياة الذي يميل إلى الابتعاد عن القيم الثقافية الإندونيسية النبيلة و الابتعاد عن الدّين يمكن أن تؤدّي إلى انحطاط ديني مبكّر. جيل الألفية هو المنفذ والذي سيواصل جهود السّابقين وصاحب القيادة المسؤول عن النّهوض وبناء رفاهية الشّعب والأمّة والدّولة.

كلّ النّاس بحاجة إلى جهود مشتركة لأن نجعل جيل الألفية يمتلك شخصية فضيلة قوية وروحانية متميّزة وروابط اجتماعية قوية وروح عالية وإحساس بحب الوطن من خلال تقوية وظائف الأسرة ووسائل الإعلام التربويّة والخبرة الاجتماعية وقدوة الوالدين والتّنمية الدّينية والتّربية الوطنية. تحتاج الحكومة والمجتمع إلى توفير مساحة كافية لتحقيق الذّات والتّواصل الاجتماعي والتّفاعل الذي يسمح لجيل الألفية بتطوير إمكاناتهم وإبداعهم وأنشطتهم المختلفة التي تعزّز الروح الاجتماعية والنّزاهة الأخلاقية. إنّ تعزيز التّعليم الدّيني في مؤسّسات التّعليم النّظامي والمجتمعي القائمة على الأسرة والمؤسّسات الدينية والشّباب ووسائل الإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعي بحاجة ماسّة إلى التّنفيذ المشترك من خلال مشاركة الجميع. حان الوقت لتغيير أساليب واستراتيجيات التربية الدينية لتكون أكثر إمتاعًا وانفتاحاً وتحاوراً لتعزيز الاهتمام والحماسة لدراسة الدّين وجعله أساس القيم والمبادئ التّوجيهية في الحياة.

ب. الوطنية

١. تقوية قدرة الأسرة على الصمود

الأسرة مؤسّسة اجتماعية وتعليمية ودينية مهمّة للغاية. الأسرة مؤسّسة فيها يفهم الأطفال القيم الثّقافية والدّينية والتّعليمية والأخلاقية الرئيسية. تحدّد قوّة الأسرة ومرونتها قوّة الشّعب والأمّة وتقدّمهما وازدهارهما ومستقبلهما.

في هذا الوقت, تحولت وضعفت مكانة الأسرة ووظيفتها كمؤسّسة تعليمية اجتماعية وتعليمية ودينية. من مظاهر الأعراض السّلبية هو اختيار بعض أفراد المجتمع عدم تكوين أسرة. ونتيجة لعوامل مختلفة تغيّر نظام الأسرة وهيكلها من العشيرة إلى الأسرة النواتية. ارتفعت نسبة معدلات الطلاق خاصة بين داخل الأسر الشابة. كما أصبح العنف المنزلي أكثر شيوعًا. أصبحت قضية الزّواج المبكّر والزّواج غير المسجّل في مكتب الشّؤون الدّينية من ظواهر موجودة في المجتمع ولا يتطرّق إليه التّعليم والتّثقيف ممّا أدّى إلى ظهور مشاكل جديدة اقتصاديةً وصحيةً.

إنّ تعزيز قدرة الأسرة على الصّمود هو أجندة وطنية مهمّة واستراتيجية لبناء جيل وأمة قوية. صمود الأسرة حالة يسود فيها السّلام والانسجام علاقة المحبّة بين أفراد الأسرة وتحقيق الرّفاهية الجسدية والروحية فضلاً عن

التّعليم الأساسي. تحتاج الحكومة والمنظّمات الاجتماعية والدّينية وجميع الأطراف إلى الاهتمام الدّقيق بصمود الأسرة من خلال التّوجيه الديني والتّعليم والإرشاد الأسري والدّعوة والمساعدة الاجتماعية.

٢. إصلاح نظام الانتخابات

الانتخابات هي النّظام والعملية السياسية التي تبيّن التّنفيذ والجودة الديمقراطية. الانتخابات هي الأداة التي ينتخب بها الشعب أعضاء الهيئة التّشريعية ورئيس الجمهورية ورئيس المحافظة ورئيس المنطقة ورئيس القرية. تثمر الانتخابات المتميّزة امتياز الهيئة التّشريعية والتّنفيذية والجهات الفاعلة التي تتوقف عليها رفاهية الأمّة وتقدّمها.

منذ استقلال إندونيسيا عام ١٩٤٥ الميلادي قد نفذت اثنا عشر انتخابًا لاختيار الهيئة التّنفيذية وأربعة انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية. من المفترض مثالياً أنّه ينبغي أن تكون الانتخابات أحسن من حين إلى حين. ولكن كما ورد في الإحصاءات الديمقراطية العملية تبيّن أنّ الانتخابات مليئة بالمشاكل، خاصة بعد انتشار سياسة شراء الأصوات والتي صارت متغلغلة وأيضاً سياسة الهوية. الانتخابات كأدوات للديمقراطية تؤدّي إلى الأوليغاركية أي حكم الأقلية التي

لا تتناسب مع قيم الديمقراطية. من المشكلات السياسية والديمقراطية التى تحتاج إلى الاهتمام أكثر هي سوء الخلق وحكم الأقلية وسيطرة حزب السياسية والذي من أسبابه نظام الانتخاب الليبرالي.

لا بدّ أن تكون هناك زيادة الوعي والأخلاق السياسية لدى النّاس ولجان الانتخاب ونخب الأحزاب السياسية ونخب السلطة الأخرى في إطار قيم البنشا سيلا أي المبادئ الخمسة والقيم الدينية والشخصية الوطنية. وفي نفس الوقت فإنّ أهم شيء يجب مراجعته هو النّظام الانتخابي والنّظام السّياسي الليبرالي مما لا يتّفق مع قيم المبادئ الخمسة. الحلّ النّهائي المتمثّل في الوعي بالقيم والأخلاق السّياسية سيؤدّي إلى تغييرات ملحوظة إذا تمّ تدعيمه بإصلاح النّظام الانتخابي كحلّ أولى.

لا بدّ بتغيير نظام القائمة النّسبية المفتوحة في الانتخابات التّنفيذية. فأمّا انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس المحافظة ورئيس المنطقة ورئيس القرية مباشر لا يحتاج إلى تغيير. ولكن الأنظمة الانتخابية لا بدّ تحسينها من حيث الفعّالية والكفاءة على سبيل المثال من خلال إجراء الانتخابات المغلقة أوالمفتوحة المحصورة مع الانتخابات التّنفيذية المتكاملة لمواجهة ضدّ سياسة شراء الأصوات وسياسة الهوية والاستقطاب السّياسي. في الواقع انتخاب

رئيس الجمهورية ونائبه غالباً يؤدّي إلى استقطاب عند وجود مرشحين اثنين فقط، لذلك, تشجع الجمعية المحمدية على الانتخابات الأجدى في التّقليل من الاستقطاب وسياسة الهوية التي لا فائدة لها في بناء الوطن. مع التشجيع على مشاركة الأحزاب السياسية في ترشيح أفضل كوادر الوطن للتّنافس بطريقة ودّية ومحمودة.

في نفس الوقت لا بدّ أن يكون هناك وجود آليات للمراقبة بحيث تكون عمليات ومنتجات التّشريعات القانونية و اللوائح الحكومية غير محصورة على أفراد معينة أو مغلقة أمام متطلّبات العامة ممّا يخالف معنى الديمقراطية. يُرجى أن تكون الانتخابات عام ٢٠٢٤ فرصة لمراجعة العملية الدستورية الليبرالية المخطئة وإعادة تنظيم المؤسّسات الكبيرة والضخمة ذات القوّة مثل الشّرطة الإندونيسية في نفس الهدف لأجل الإصلاح أو إعادة التنظيم للمنظومة الدفاعية والأمنية الوطنية.

٣. الاستبدال للرئاسة سنة ٢٠٢٤

تعقّد دولة إندونيسيا الانتخابات كلّ خمس سنوات وفقاً للدستور سواء كان انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه أو انتخاب الهيئة التّشريعية المركزية أو مجلس التّمثيلي الإقليمي. إنّ ممارسة تطبيع سياسة شراء الأصوات وحكم

الأقلية والبراجماتية السّياسية وسياسة تمركز المرشح (candidate centered)، والانقسامات السياسية لا تؤدّى إلى مضاعفة الجهود السياسية نحو العمل والخدمة وسياسة الآمال (politics of hopes). بل تؤدّي إلى إحلال حكم الأقلية والطمع في السلطة وأيضاً تظهر سياسة التّخويف (politics of fear) من الصّراع بسبب الاستقطاب السياسي وسياسة الهوية والحساسية القبلية والدينية والعرقية والطائفية والسياسة العقابية أي الابتزاز. ممّا يؤدّي إلى ظهور الشّعبوية بالسّعي إلى الحصول على الشّهرة والتّأييد الشّعبي الواسع بدون وجود روح المحبّة للشّعب والكفاح من أجل مصير الشّعب الذي لا يزال بعيداً عن حياة العدل والرفاهية والرخاء والتّقدّم.

عقدت دولة إندونيسيا انتخابات خمس مرات بعد الإصلاح السياسي عام ١٩٩٨ م ولكن السّياسة الانتخابية تؤدّي إلى ضعف التّماسك الاجتماعي والثّقافي التي سبّبتها السّياسة الانفعالية المدمّرة مع عدم احترام حقيقة تنوّع الاختيارات.

نظام الانتخاب الشامل والمعقّد ينبغي أن يجعل الكثير من الأشخاص المحبّين للوطن يفكّرون ويشجّعون على انتهاج القيادة ذات رؤية وطنية قوية ورؤية احترام التّعددية وروح مبدأ شعار «الوحدة داخل التّنوّع» ورؤية

الجهود التوحيدية ورؤية التّنمية الاقتصادية ورؤية تحقيق التّقدّم لإندونيسيا. المفروض أن يتمّ تشجيع كلّ أعضاء الهيئة التّشريعية والتّنفيذية على أن يكون لديهم توجّه عميق حقيقي تجاه قيم المبادئ الخمسة والدين والهوية الوطنية الأصيلة. القادة المنتخبون والمكلّفون بإدارة هذا البلد يجب أن يكونوا ذوي شخصية وطنية بحيث يهتمّون بمصالح الأمّة والدولة فوق مصالحهم الشّخصية وحلفائهم وعائلاتهم وغيرها من المصالح المؤقّتة. ينبغي على القادة المنتخبين أيضاً أن يكونوا قادرين على تحرير أنفسهم من الانتقاء المصلحي المحلي والأجنبي السلبي الذي يحاول أن يصرف الدولة عن غاياتها وتوجيه الطاعة الدستورية (constitutional obedience) ونبل المبادئ الخمسة قيمها. ويرجى أن يكون القادة المنتخبون سنة ٢٠٢٤ قادرين على أن يكون لديهم المبدأ السياسي بشأن تسليم السّلطة وعدم استدامتها.

٤. مراجعة جهود نزع التطرف

إندونيسيا ليست بمعزل عن الظّاهرة العالمية المعروفة بالتّطرّف الذي يعني الأفكار والأعمال من الأشخاص أو الجماعات العنيفة غير المتسامحة في خوض الحياة الاجتماعية. التّطرّف يعتبر من أحداث عامة تتعلّق بشتى

المجالات في الحياة وله تنوّع في الوجهات والإيديولوجيات التي يقوم بها أي شخص أو جهات مختلفة. وبناء على أساس مبدأ : الرّجوع إلى الجذور والأصول ويصبح بعض الأفراد أو الأطراف متطرّفين قاسين وجامدين ليس عندهم التّسامح بل أحياناً يصل الأمر إلى ارتكاب الأعمال العنيفة.

من التحيّز والازدراء القول بأنّ التّطرّف في إندونيسيا منحصر على التّطرّف الديني فقط. على وجه الخصوص دين الإسلام كما ينعكس ذلك في وجهات وقرارات جهود مكافحة التّطرّف ممّا يسبّب الخلافات في الحياة الوطنية غالباً. التّحيّز في هذه النّظرة مخالف للحقيقة الموضوعية والمبادئ الخمسة كمحدّد لمعيار الحياة الوطنية القوية والتّقدّمية. وفى نفس الوقت بجعل تحيّز الإسلام المسلمين متّهمين في هذه القضية. هذه النّظرة الضيّقة والمتحيزة تهمل باقي أنواع التّطرّف الأخرى التي تهدّد وتتعرّض لمصالح الأمّة والدّولة أيضاً. فكرة التطرّف الليبرالي والتطرّف العلماني والعصبية القومية والتطرّف اليمين واليسار والتّعصّب المحلّي والإيديولوجيات الشمولية كلّها ممكنة وقد ثبت كثيراً أنّها من أشكال التّطرّف التي لها نفس الخطورة تجاه إندونيسيا التي أساسها المبادئ الخمسة وشعبها متديّن وله ثقافة عالية.

هذه وجهة النّظر الموضوعية لا تعنى إنكار وجود التّطرّف الدّيني خاصة لدى عدد قليل من المسلمين الإندونيسيين. لقد نجحت حملات وحركات مكافحة التّطرّف في التّحذير من جماعات إسلامية معيّنة ولكنّها في نفس الوقت قامت بتطبيع الظّروف التطرّفية الأخرى التي تظهر في جماعات غير إسلامية بوعي أو غير وعي. المغالاة في الموقف تجاه التّطرّف يؤدّى إلى مفارقة ألا وهي مقاومة التّطرّف بطريقة التّطرّف ممّا قد يؤدّي إلى وجود التطرّف الجديد فتصبح إندونيسيا معرضة للمتطرّفين والأفكار التّطرّفية بأشكال مختلفة.

في الحقيقة مسألة التّطرّف ومكافحته ليست مرتبطة بالدّين أو الجماعات الدينية مثل الإسلام ولكنّها عامة سواء كان في السّياق الدّيني أو السياق الإيديولوجي في الفئات بصفة عامة. لا ينبغي أن تصبح مكافحة التّطرّف برنامجاً على أسلوب التّطرّف الذي يسبّب إلى ظهور تطرّف أخرى. لأنّ النّاس بحاجة إلى الاعتدال أي الفكرة والأفعال المعتدلة والعادلة والموضوعية. يجب ألا يحتوى الاعتدال على محتوى وطريقة التّطرّف. الاعتدال الوسيط أو الأصيل هو أصدق وأنسب طريقةً في النّظر إلى المشكلات وحلّها. لا بدّ أن تكون دار الإقامة والبيئة الاجتماعية داخل إندونيسيا عاملاً لإيجاد الطّاقة الإيجابية لمستقبل الأمّة والجيل

إندونيسيا الذّهبي.

قضيّة التطرّف ومكافحته لا ينبغي أن تؤدّي إلى مشاكل جديدة. ولكن في الواقع أنّ هذه القضية يتمّ عرضها باستمرار ولكن في حالة عدم التّطبيق العملي للحدّ من الممارسات العملية للتّطرّف واستهداف الوقاية من كافة الأفكار التطرّفية التي تهدد النّظام البيئي الاجتماعي والديني والقومي فإنّ النّتيجة هي استدامة المشكلة ووجود انطباع بأنّها صارت مصدر الأرباح للجماعات التي تستفيد ماديًا من مشكلة التّطرّف هذه.

لا بدّ أن يكون هناك تصميم جهود منهجية مختلفة في مواجهة التّطرّف الدّيني من خلال تحقيق الحياة الدينية وفهم الإسلام المعتدل لنشر دين الإسلام كرحمة للعالمين. وفى نفس الوقت من المهم أيضاً مراقبة التّطرّف القومي النّاشئ عن وجهات النّظر غير الدينية والإيديولوجيا الأخرى التي لا تساير بل تهدّد المبادئ الخمسة أي البنشاسيلا التي تعتبر في الحقيقة إيديولوجيا معتدلة.

هناك حاجة إلى إعادة بناء أساس نظري بشأن التّطرّف حتىّ لا يصل الأمر إلى حدّ اتّهام مجموعة على مجموعات معيّنة وجوانب معيّنة مع تجاهل الأمور الموضوعية وغضّ الطّرف عن فرصة تحقيق الحلول البديلة الأقرب إلى أسلوب التحاور وباحترام القيم الوطنية.

الإجراءات الحازمة لتنفيذ القانون ضرورية حتى لا يتّسع مجال التّطرّف إلى مجال أوسع حيث أنّه في الواقع ما زال في حيز الاعتدال والأمن والسلام. فهذه الإجراءات لا غنى عنها كالتزام في تحديد موطن القضايا وعدم اتخاذ فكرة التّعميم والاستقطاب الخطيرة.

٥. تعزيز العدالة القانونية

إنّ إندونيسيا دولة القانون كما ورد في دستور دولة إندونيسيا عام ١٩٤٥ م بأنّ إدارة الدولة وإداريتها على أساس القانون ,أنّ لا فرق لجميع سكّانها أمام القانون. إنّ تطبيق القانون بطريقة حازمة ومستقيمة ومتّسقة وعادلة لكلّ مواطن أمر حتمي لكفالة الحقوق والعدالة. يجب أن لا يكون القانون فعّالاً على من في الدرجة السفلى و في نفس الوقت غير فعّال على من في الدرجة العليا مع تجريم المواطنين والتحايل لاصطياد أخطائهم بدون أي دليل قانوني قوي.

الآمال لتحقيق العدالة في إندونيسيا مكتوبة في مقدّمة دستور دولة إندونيسيا عام ١٩٤٥ م لم تزال بعيدة عن الواقع. وهناك كثير من القوانين واللوائح تتعارض مع أكثر تطلّعات الشّعب ولا تنتمي إليهم. هناك كثير من القضايا التي ينتمي فيها القضاء القانوني إلى مجموعات معيّنة الّتي

تقدر على الوصول إلى الأشخاص ذوي المناصب القانونية خصوصًا في المحاكم والادّعاء العام والشّرطة. بل توجد ظاهرة انهزام القانون أمام مصالح السّياسة والتّجارة والسّلطة.

بالإضافة إلى إرفاع مستوى المعرفة والتثقيف والتوعية وانضباط الشّعب فإنّ تحسين الأخلاق لرجال القانون والتزامها مهم للغاية. الدولة بحاجة إلى تغيير بعض القوانين واللّوائح المتعلّقة بالقضاء والشّرطة لإزالة تداخل الأدوار وإساءة استعمال السلطة ومسؤوليات رجال القانون. إنّ تنفيذ القانون أمر ملح وبالخصوص قضية مكافحة الاختلاس من خلال لجنة إبادة الفساد-(Corruption Eradication Commission) والمدّعي العام والمؤسّسات الأخرى المعتمدة. لا بدّ بتعزيز مكانة ووظائف لجنة إبادة الفساد من خلال اللوائح والمفوّضين والموظّفين الذين لديهم النّزاهة العالية والشّجاعة والاستقلالية وينتمون إلى الوطن. لا ينبغي تنفيذ القانون ومكافحة الاختلاس مصحوبًا بالتحيز والمحاباة من خلال الخضوع لمصالح سياسية معينة مما يؤدّي إلى إهدار الكرامة والثقّة لمؤسّسات إنفاذ القانون.

٦. التّخطيط المكاني العام الشامل والعادل

الفضاء العام هو الأماكن العامة التي لها وظائف مختلفة بما في ذلك تلبية احتياجات الإسكان والاقتصاد وأماكن العبادة والمقابر والرياضات والحدائق والأنشطة الاجتماعية. أساسياً لكلّ مواطن حق في الوصول إلى الأماكن العامة واستخدامها بطريقة تتوافق مع القوانين واللوائح.

مع ازدياد عدد السّكان وتطوّر الصّناعة والتّغيرات الاجتماعية فإنّ الملكية والتّوافر والوصول إلى الأماكن العامة تثير مشاكل مختلفة مثل حدوث ممارسات احتكارية من قبل الشّركات ومطوّري العقارات إلى أفراد ومجموعات معينة. بصرف النظر عن ذلك هناك أيضًا سوء استخدام في التّخطيط المكاني يتسبّب في إلحاق الضرر بالبيئة والموارد البيولوجية والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية وأزمات المياه النظيفة والجفاف. فالأماكن العامة غير المنظّمة تؤدّي إلى مشاكل العزل الاجتماعي بسبب تحويلات الأراضي الحصرية مثل الإسكان لطبقة النخبة ولجماعات دينية معينة بالإضافة إلى ذلك، توجد ظاهرة المقابر الحصرية الخاصة التي تمنع الجمهور الوصول إليها.

على الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية فرض قواعد التّخطيط المكاني العادلة لضمان الوفاء بحقوق الجمهور لتجنّب النّزاعات الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والأضرار البيئية. إنّ هيكلة المساكن والمساحات العامة الشّاملة العابرة للأديان والأعراق والمراعية لتنوّع المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة ستجلب الفوائد والوحدة الوطنية. إذا كانت التّشريعات الحالية عاجزة عن حماية حياة العامة فهناك حاجة إلى قوانين ولوائح مكانية جديدة يمكن ترتيب الأماكن العامة بها أعدل وأشمل.

٧. تعزيز نظام استجابة الكوارث

إندونيسيا بلد معرض الكوارث. غالبًا ما تحدث كوارث طبيعية عديدة. بالإضافة إلى ذلك، تحدث الكوارث غير الطبيعية بسبب سوء الإدارة الطبيعية والأوبئة الواحدة تلو الأخرى. حدوث الكوارث المختلفة لا تؤدّي إلى أضرارًا للمرافق المادية والبنية التحتية فحسب، بل تتسبّب أيضًا في تلف البنية التّحتية والمؤسّسات الاجتماعية للمجتمع.

مع ذلك فإنّ الوعي العام والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث لا يزالان منخفضين بسبب ضعف التّخفيف من حدّة الكوارث والمعتقد الديني الذي يميل إلى أن يكون مؤمناً بالحتمية القدرية. ليس هناك جدّية

من الحكومة في توفير التعليم في حالات الكوارث وتطوير التكنولوجيا التي تقلل من الأضرار والخسائر البشرية. تُظهر الأبحاث الحديثة أنّ الجهود المبذولة للتّغلّب على مختلف الأوبئة المحتملة وحماية المجتمع منها خاصة تلك التي تسبّبها فيروسات خطيرة لا تزال محدودة للغاية لذلك لا تزال إندونيسيا شديدة الاعتماد على البلدان الأخرى.

موقع إندونيسيا المعرض للكوارث يحتاج إلى مزيد من التّعزيز في التثقيف والتوعية وتصويب المعتقدات الدينية وقدرات الحد من مخاطر الكوارث ومهارات إنقاذ النّاس التي يتم تنفيذها من خلال التّعليم والتّدريب وتعزيز التّعاون بين الحكومة والمؤسّسات الاجتماعية والمنظّمات الإنسانية. تحتاج الحكومة إلى صياغة تشريعات بشأن نظام مرونة راسخة ومتّسقة وطويلة الأمد مدعومًا بالآليات القانونية ومؤسّسات خدمات المجتمع وإشراك المتطوعين ونشر نتائج البحوث المتعلّقة بتكنولوجيا الكوارث والأمراض المعدية أو الأوبئة والعلوم الطبية. لا يجوز أن يسيء المسؤولين وأي شخص آخر استهلاك أموال الكوارث ويعيقون عملية استجابة الكوارث. ينبغي أن تكون البيروقراطية أكثر فعّالية وكفاءة وقدرة على استجابة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

٨. توقع شيوخة السكان

إندونيسيا حاليًا رابع أكبر دولة من حيث عدد السّكان في العالم. مع ارتفاع معدل المواليد وعدد كبير جدًا من الأعمار الإنتاجية يحتمل أن يحدث في إندونيسيا انفجار سكاني. فمن ناحية يمكن أن يصبح عدد كبير من السّكان رأس مال اجتماعي واقتصادي يعزّز الرّخاء والتّقدّم. ومن ناحية أخرى فإنّ وجود ذلك العدد الكبير من السّكان مع تركيبة غير متكافئة وجودة منخفضة قد يتسبب في مشاكل ديموغرافية، مثل البطالة والجريمة وسوء التّغذية والتّقزّم وضعف التّعليم والفقر والضعف الاجتماعي.

إندونيسيا دولة شابة لأنّ أغلبية سكّانها تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ عامًا. ومع ذلك بمرور الوقت زاد عدد كبار السن بسبب الخدمات الصّحيّة الجيدة وأنماط الحياة الصحية وعوامل أخرى. يمكن أن يصبح العدد المتزايد لكبار السن عبئًا على اقتصاد البلاد خاصة تلك المتعلّقة بالخدمات الصحية وتأمينها.

لذلك تحتاج الحكومة وجميع عناصر المجتمع إلى التّخفيف من الديموغرافية ببرامج مختلفة يمكن لكبار السن المشاركة فيها بحيث يصبحون أكثر إنتاجيةً من خلال مختلف الأنشطة الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية والسياحية وغيرها. الخدمات التّعليمية

والصحية من الضروري أن يتم تقديمها إلى الفئات دون سن الخامسة (الأطفال الصغار) والأمّهات الحوامل والمرضعات لمنع التقزم والعنف والتنمر وتدهور البيئة والعديد من المشاكل التي تهدّد نمو وتطوّر الطّفولة المبكرة كجيل ذهبي يتوّقف عليه تقدّم الأمة والوطن.

٩. تعزيز التكامل الوطني

لا تزال إندونيسيا كدولة ذات تعددية تواجه تحديات في الحفاظ على تكاملها الاجتماعي والإقليمي. مع هذا الامتداد الواسع للأراضي المصحوب بالاختلافات في السّلالات والعرقيات والأديان فضلاً عن الفوارق الاجتماعية يستمرّ ظهور الأحاسيس ذات الطبيعة الفئوية والعرقية والإقليمية من حين لآخر. مع ذلك فإنّ الدّولة حتى الآن في التّعامل مع مشكلة التّكامل الوطني هذه تميل إلى أن تكون متعجلةً وليس لديها التّخطيط الشّامل وطويل المدى لحلّها. فيما يتعلّق بمشكلة التّعدّدية الاجتماعية تؤكّد الدولة على جانب الوحدة, ولكن في نفس الوقت ترفض وجود التّنوّع وفي حين آخر تؤكّد على التّنوّع دون الاندماج مع الوحدة بحيث لا يزال معنى شعار «الوحدة داخل التنوع» جزئيًا. يفترض أنّ الدّولة فوق كل الجماعات. وتعمل على توفير نفس المساحة لنمو التّنوّع وتطويره فضلاً

عن وظيفتها كجسر لبناء التّفاهم المتبادل والثّقة المتبادلة. الدولة حاضرة بالتأكيد كقوّة موحّدة وقادرة على حماية جميع الفئات دون تمييز.

تحاول الحكومة المركزية فيما يتعلّق بالتّكامل الوطني التّغلّب على مشكلات التّكامل الإقليمي من خلال منح أوسع قدر ممكن من الحكم الذاتي ومخصّصات الميزانية والنّهج الأمني. للأسف يُعتبر هذا النّهج غير فعّال حتى الآن. فلم يكن حجم مخصّصات ميزانية الدولة متناسبًا طرديًا مع الزّيادة في مستويات معيشة النّاس. كما أنّ النّهج الأمني لا يؤدّي إلاّ إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فتظلّ دوامة العنف متكرّرةً. لا تزال قضايا ومشاكل الانفصالية تظهر داخل إطار الحكم الذّاتي للأقاليم والذي يصل نطاقه إلى الحد الأقصى لدرجة تقترب من الفيدرالية أو تساويها.

القضايا والمشكلات المختلفة التي غالبًا ما تؤدّي إلى الانقسامات يجب تجنّبها من قبل الحكومة وعناصر الأمّة. لا ينبغي أن تصبح قضية التّطرّف والتّعصّب وصمةً وعاملاً في الانقسامات بين الفئات القومية. تحتاج الحكومة إلى توخي الحذر وألا تنجرف بسهولة وراء القضايا الخلافية التي تبعد الجماعات بعضها بعضًا وذلك من أجل توحيد الآراء والمواقف الوطنية. لا سيما إذا شاركت الحكومة في وصم فئات معينة بينما تقدر تقديرًا مفرطًا للفئات الأخرى فهذا

سيؤدّي إلى أن تزداد عوامل القطيعة والانقسام الاجتماعي.

أولاً، من المهم أن يكون عند الحكومة منصة تكامل وطنية الّتي توفّر من ناحيةٍ مساحة حرة لنمو التّنوّع أو التّعددية وفي نفس الوقت قادرة على توحيد هذا التنوع في إطار شعار «الوحدة داخل التنوع» المتوازن بين التنوع والوحدة. ثانيًا، من المهم مراجعة البنية والسياسات بشأن التّغلّب على المسائل الحسّاسة المتعلّقة بقضايا الدين والسلالة والعرق والعلاقات بين الفئات من خلال نهج شعار «الوحدة داخل التنوع» حسب خلفية الشخصية الوطنية وليس من منظور التّعدّدية الثّقافية التي تميل إلى أن تكون ليبرالية وتحتفي فقط بالتّعددّية والتّسامح وفقًا لوجهات نظر معيّنة دون التّوافق مع نبض حياة الشّعب الإندونيسي الذي يقوم على روح التّعاون والاعتدال.

تحتاج الحكومة المركزية فيما يتعلّق بسياسات الحكم الذّاتي والمشاكل الإقليمية إلى استكمال الاستراتيجية التي تمّ تنفيذها حتى الآن بعدة استراتيجيات أخرى أكثر دقةً وتزامنًا. أولاً، زيادة قدرة الحكم المحلي وعلى وجه الخصوص فيما يتعلّق بالتّخطيط التّنموي وتخصيص الميزانية الموجّهة نحو الوفاء بالخدمات الأساسية. ثانياً، تقديم المساعدة والإشراف والتّفتيش الدقيق على أداء الحكومات المحلية. ثالثًا، فرض عقوبات صارمة على الحكومات المحلية ذات

الأداء الضعيف عن طريق تقليل مخصصات الميزانية أو ارتكاب الاحتيال بعقوبات جنائية وتعويض خسائر الدولة.

١٠. اقتصاد العدالة الاجتماعية

كان مؤسّسو الدولة الإندونيسية منذ البداية يتطلّعون إلى أنّ الاقتصاد الذي أرادوا بناءه اقتصاداً عادلاً اجتماعيًا بحيث تشمل الرفاهية الاجتماعية حقًا للجميع وتكون مشتركة فيما بينهم ويجب أن يشعر الجميع بالازدهار ويتمتّع الجميع بفرص متساوية في إدارة ثروة الموارد الاقتصادية الوطنية. تنصّ المادة الثالثة من دستور عام ١٩٤٥ م بصرامة على ما يلي: «... الاقتصاد منظّم كمشروع مشترك يقوم على مبدأ القرابة ...»، «... فروع الإنتاج المهمة للدولة والتي تعم حاجات النّاس إليها تديرها الحكومة... «، و» ...الأرض والمياه والموارد الطبيعية الموجودة فيهما تسيطر عليها الدولة وتُستخدم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء للشّعب... «. يحتوي المبدأ الخامس للمبادئ الخمسة على لبّ مهم من «العدالة الاجتماعية لجميع الإندونيسيين». ومن ثم يستخلص أنّ أحد أسباب وجود إندونيسيا في الحياة الاقتصادية هو إنشاء اقتصاد عادل اجتماعيًا.

يعدّ الاقتصاد الذي يتمسّك بالعدالة الاجتماعية هو الأسلوب الرئيسي لكل حكومة بعد أن حقّقت الشعب

الإندونيسي استقلالهم ويستخدم دائمًا كمرجع في تخطيط التنمية الاقتصادية وتنفيذها ومن جانب آخر غالبًا ما يستخدم كخطاب سياسي لا يزال يتردّد في جميع الأوقات. من المعترف به أنّ العديد من الجهود قد بذلت في كلّ نظام حكومي لبناء اقتصاد عادل اجتماعيًا. ومع ذلك، فإنّ المثل العليا لبناء اقتصاد عادل اجتماعيًا لم تحقّق النّتائج المتوقعة حتى بعد الإصلاح السياسي عام ١٩٩٨ م, يبدو أنّ الاقتصاد الاجتماعي العادل يزداد بعيداً عن ما يرجوه النّاس. لقد كان النّمو الاقتصادي مثيرًا للإعجاب إلى يومنا هذا، وقد أدّى النّمو الاقتصادي إلى زيادة الرفاهية لبعض النّاس والعديد من قطاعات الاقتصاد ومناطق معينة. مع ذلك، وراء هذه الأرقام الجيّدة للنّمو الاقتصادي اتّضح أنّه لا يزال هناك العديد من مجموعات الأشخاص الذين لم يشعروا بتأثير هذا النّمو الاقتصادي، لذلك لم تنتشر العدالة على نطاق واسع ولم يشعر المجتمع بأكمله بفوائدها عادلاً ومتناسباً. يظهر الواقع أنّه لا يزال هناك العديد من المناطق المتخلفة في التّنمية وكذلك العديد من القطاعات الاقتصادية المهمّة لحياة النّاس لم تحقق تقدّماً ملحوظاً. هناك فجوات متّسعة في عدّة المجالات سواء من حيث الدخل للفئات المجتمعية وكذلك الإقليمية والقطاعية. بالإضافة إلى ذلك، تسيطر مجموعة صغيرة

من النّاس على معظم الأصول الاقتصادية الوطنية والموارد الطبيعية الوطنية. وقد أدّى ذلك بدوره إلى عدد من السّياسات الاقتصادية والعامة التي عزّزت مكانة مجموعة الأوليغاركية وأضعفت مصالح غالبية الشعب ككل بما في ذلك الهيمنة المتزايدة على مختلف الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوافرة ممّا زاد من تباعد طموح تحقيق اقتصاد ذي عدالة اجتماعية.

العديد من البيانات والحقائق الجديرة بالذّكر تعزز هذه الحقيقة. أولاً، أنّ ١٪ من أغنى النّاس يسيطرون على ٤٦,٦٪ من إجمالي الثّروة وأن أغنى ١٠٪ يسيطرون على ٧٥,٣٪ من إجمالي الثّروة. ثانيًا، زاد مؤشر جيني بشأن حيازة الأراضي من ٠,٥٤ في عام ١٩٧٣ م إلى ٠,٦٤ في عام ٢٠١٣ م . ثالثًا، تسيطر ١,٢٥٪ من الحسابات المصرفية على ٨٠,٥٪ من إجمالي الودائع. رابعًا، تسيطر ٤٨ مجموعة شركة مالية على ٦٦,٧٪ من إجمالي أصول نظام الخدمات المالية. خامسًا، مؤشر القوة المادية لإندونيسيا (Material Power Index) أعلى من دول الآسيان (ASEAN) الأخرى باستثناء الفلبين. سادساً، لا يزال الهيكل الاقتصادي لإندونيسيا يتله سمات الاقتصاد المزدوج (dual economy). يمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال في القطاع الزراعي حيث إنّ القطاع الزّراعي التّقليدي يكاد يكون نظامًا فرعيًا من

القطاع الزّراعي الحديث الرأسمالي بشّدة.

لا يمكن السّماح باستمرار حالة اللامساواة والظلم دون تسوية وإصلاح شامل لأنّها ستزعزع الاستقرار الاجتماعي والسّياسي الوطني وتهدّد بناء الحياة الوطنية والدّولة. ولذلك فإنّ الجمعية المحمدية كمنظّمة اجتماعية دينية تأسّست قبل تأسيس الجمهورية الإندونيسية وقدّمت كثيراً من الإسهامات والتّضحيات في مسيرة الأمّة والدّولة الطويلة مدعوة للمساهمة بالأفكار والاقتراحات وكذلك الإسهام في جهود الشّعب الإندونيسي لإنشاء اقتصاد اجتماعي عادل. ترى الجمعية المحمدية أنّ إيجاد اقتصاد اجتماعي عادل من واجبات جميع عناصر الشعب بما في ذلك هذه الجمعية. في هذا الصدد، إلى جانب تقدير الحكومة باعتبارها صاحبة السّلطة تواصل الجمعية المحمدية السّعي لتحقيق حياة اقتصادية أفضل بينما ترى في نفس الوقت أنّ الحكومة التي منحها الشعب تفويضاً لديها قوّة وإمكانية كبيرة قادرة على إنشاء اقتصاد اجتماعي عادل من خلال سياسات وبرامج مختلفة يتمّ تنفيذها منهجياً ومستمراً. الحكومة هي الفاعل الرئيسي الذي يتحمّل المسؤولية الرئيسية في إنشاء اقتصاد اجتماعي عادل.

بناءً على هذه الأفكار والهموم نودّ أن نساهم بالأفكار التالية : أولاً، وضع الأساس لسياسة اقتصادية جديدة

موجّهة في المقام الأوّل نحو إنشاء اقتصاد اجتماعي عادل مع التزام سياسي كامل من الحكومة والذي يتجسّد في نماذج وأجندات وسياسات وبرامج يتمّ التّخطيط لها وتنفيذها مستمراً ومتواصلاً. ثانياً، منع صدور اللوائح والسياسات التي تسيطر عليها وتتأثر بها مجموعات سلطة الأوليغاركية؛ فضلاً عن منع ومراقبة نمو سلطة الأوليغاركية في المجال الاقتصادي. ثالثًا، تطوير إجراءات سياسة إيجابية لمجموعات المجتمع والمناطق والقطاعات المهمشة. رابعًا، إنشاء أنظمة وسياسات وبرامج اقتصادية تقدمية لتمكين المجتمعات الضعيفة والمؤسّسات متناهية الصّغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على وصول أوسع وأسهل وبأسعار معقولة لإدارة الموارد الطبيعية والاقتصادية وكذلك أنظمة وخدمات المؤسّسات المصرفية والمالية. خامساً، تشجيع السّياسات الضريبية التّصاعدية باستمرار لمجموعات الأعمال الضخمة والمجموعات فائقة الثّراء من الأشخاص الذين استفادوا من النّظام الاقتصادي الساري. سادساً، تطوير برنامج تمكين أكثر تقدّماً وضخماً لمجموعات المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والذي سيمكنهم من الارتقاء إلى مستوى أعلى. سابعا، تحسين مناخ الأعمال من أجل نمو وتطور عالم الأعمال على أساس تمكين المجتمع كما فعلت مجموعات المجتمع المدني.

ج. الإنسانية العالمية

١ . بناء نظام العالم العادل والسالم

الصراع بين روسيا وأوكرانيا يؤدّي إلى أزمات عالمية تهدّد السّلام والنّظام العالميين وذلك عندما بدأت البلدان في جميع أنحاء العالم في الخروج من الانكماش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج عن وباء كوفيد -١٩. أدّى تورط الولايات المتّحدة في الصّراع إلى التّهديد بتصعيد حجم الصّراع نتيجة حشد دول خارج أوروبا لدعم الموقف الأمريكي. الهجر الاقتصادي المفروض على روسيا جعلها تلعب الورقة الاقتصادية في السوق الأسود ممّا أدّى إلى سلوك اقتصادي انتهازي من بعض الدّول مما يمكن أن يؤدّي إلى عدم استقرار الاقتصاد السياسي. بالإضافة إلى ذلك ظهور ظاهرة العمل الانفرادي أي الإجراءات الأحادية الطّرف لدولة ما ضدّ دول أخرى ذات سيادة متجاهلة مبادئ القانون الدولي.

يمكن أن تتّخذ الأحادية الطّرفية أشكال العدوان أو ضمّ الأقاليم بالقوة أو الاحتلال. وهذا يدلّ على تضاؤل الالتزام الدّولي بمبدأ عدم التّدخل. ويثبت هذا الوضع أيضًا تزايد تفكك دور ووظيفة المنظّمات المتعدّدة الأطراف مثل الأمم المتّحدة في جهود إنهاء الحروب.

تشجع الجمعية المحمدية الحكومة الإندونيسية

على أن تكون أكثر نشاطًا في لعب الأدوار السّياسية الدّبلوماسية الدولية للمساعدة في الحد من تصعيد الصّراع وتأثيره. تتمتّع إندونيسيا بسمعة طيبة كدولة رائدة في فكرة سياسة عدم الانحياز من خلال مؤتمر آسيا وأفريقيا في باندونغ في عام ١٩٥٥م والذي أصبح في التاريخ بديلاً لدبلوماسية العالم للتّخلّص من فخ المنافسة الثّنائية بين الغرب والشرق. تحتاج إندونيسيا مرّة أخرى إلى لعب دور المصالحة ليس عن طريق حب السلام فحسب ولكن بالمشاركة الفعّالة بنشاط في بناء التّعاون مع الأطراف المتصارعة من أجل تطويق النّزاعات ومنع عولمة النّزاعات.

يشهد عدد من المناطق في العالم حاليًا صراعات عنيفة لها تأثير ضار على أمن ورفاهية المدنيين كما يحدث في سوريا واليمن وميانمار وأوكرينا. إنّ الصّراعات التي تحدث تنطوي على عوامل معقّدة مختلفة بدءاً من السّياسة والاقتصاد والأحوال الاجتماعية والثّقافة وحتى الدّين بحيث لا يمكن الوصول إلى حلّها بطريقة واحدة وعلى يد طرف واحد. يتطلّب حلّ النّزاعات العسكرية في مناطق مختلفة مشاركة العديد من الأطراف لحلّ القضايا المعقّدة بما في ذلك مشاركة الجماعات الدينية. يمكن أن تتعاون الجمعية المحمدية مع المنظّمات الدّينية الدّولية والمحليّة للمشاركة في إيجاد حلول لحل النّزاعات في المناطق المختلفة

إما من خلال الجهود الرمزية الخطابية عن طريق تقديم الحجج الدّينية لتشجيع جميع الأطراف المعينة على البحث عن حلول سلمية؛ وكذلك المناصرة الاجتماعية والسّياسية التّجريبية بما في ذلك مساعدة ضحايا الصّراع من المدنيين.

التّصعيد الحالي للصّراع يعتبر تراكماً لأزمات وصراعات أصغر حدثت من قبل لكنّها لم تجد حلولاً سلمية. إنّه في سبيل دعم تحقيق نظام عالمي عادل وسلمي يحتاج كلّ بلد إلى الحفاظ على التزاماته وتنفيذه وتنشيطه فيما يتعلّق بمبدأ التّعدّدية. لا بدّ بتعزيز هذا الالتزام من أجل وقف التّصعيد كمياً ونوعياً. يجب دعم مبدأ التّعدّدية هذا من خلال الإصلاح المؤسّسي الشّامل لمجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة. تتضمّن إصلاحات الأمم المتّحدة على الأقل بعض النّقاط الرّئيسية كالتالي: أولاً، حالة العضوية الدائمة للدّول الخمس الكبرى. ثانياً، فيما يتعلّق بحق النّقض. ثالثاً، ما يتعلّق بحق النّقض الإقليمي وعدد الدّول الأعضاء غير الدائمين. يجب مناقشة هذه القضايا الرئيسية في حزمة واحدة في وقت واحد. بدون إصلاح شامل لن تكون الأمم المتّحدة مناسبةً كمؤسّسة لمعالجة القضايا الدولية الحالية. من خلال الجهود المنظّمة والجادة يمكن اتخاذ الاحتياطات تجاه العديد من الصّراعات. يمكن إقامة تعاون عالمي بين المنظّمات الدّينية من أجل السلام

من خلال دعوة المنظّمات الدينية في جميع أنحاء العالم لبناء تحالفات لدراسة وتوقع نشوء النّزاعات بحيث يتمّ بناء العمل المشترك مع المجتمعات الدينية للمشاركة في رسم خرائط النزاعات المحتملة وإيجاد الحلول للمشاكل والنّزاعات التي تضرّ بالمدنيين. أهمّ الأشياء لا بدّ ببذل الجهود له هو التّعاون متعدّد الأطراف الذي يعطي الأولوية للسّلام العالمي على تفوّق كلّ دولة.

الجمعية المحمدية كمنظّمة إسلامية لها مسير طويل وموارد كاملة وممتازة وشبكة دولية واسعة ستشارك في مساعدة الحكومة في تحقيق السلام العالمي من خلال السّياسة الحرية الفعّالة ومن خلال المشاركة في توفير الموارد والشّبكات.

٢ .التّحكم في آثار التغير المناخي

إنّ تغيّر المناخ بكلّ آثاره الهائلة حقيقة لا مفرّ منها على المستوى العالمي والوطني والمحلي. لقد حدثت بالفعل المخاطر التي كان يُخشى منها من قبل وذلك في الأمن الغذائي، وعلاقات القوّة المتضاربة بين البلدان أي الأمن السّياسي بسبب التّنافس على موارد الرخاء وكذلك الأمن البيئي - حيث أنّ بعض البلدان والجزر مهدّدة بالغرق والهجرة بسبب أزمة المناخ الذي يسببه البشر وغير البشر.

التّهديدات البيئية من الحركات الاصطناعية البشرية أيضًا قد تسبّب إلى انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ الناتجة عن تدمير البيئة الطبيعية حيث تعشش الفيروسات وذلك نتيجة لإزالة الغابات.

في خضم الاضطرابات الحالية للحرب الأوكريني خيمت أزمة الغذاء على العالم حيث تأثر إنتاج الغذاء وتوزيعه منهجياً. يؤدّي الحرب إلى توسيع تأثير أزمة المناخ والأمن الغذائي. إنّ تغيّر المناخ يكون سببًا رئيسيًا في اضطرابات الطقس مثل الجفاف الذي يقلّل الإنتاج وهذا يتطلّب تشريعات قويّة ومتعدّدة الأطراف مع الالتزام الشّديد للغاية لتحقيق الطموح لخفض درجة حرارة الهواء إلى أقلّ من ١,٥ ورغم كلّ تلك الهموم العديدة هناك الكثير من الأمل في المنتديات العالمية مثل COP21 للعودة إلى الاهتمام بدعم إيجاد اتّحاد عالمي لإنقاذ كوكب الأرض من خلال الالتزام العالمي. كانت المفاوضة المناخية الحادية والعشرون لاتّفاق الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في باريس عام ٢٠١٥ م تكون فعلاً اجتماعاً تاريخياً وأسفرت عن اتفاقية ملزمة قانونياً منذ «بروتوكول كيوتو» المنبثق عن مؤتمر الأطراف المعنية بالتّغير المناخي COP تهدف «اتفاقية باريس» إلى وقف الاحتباس الحراري بما لا يزيد عن درجتين مئويتين. لهذا السّبب، يحتاج كلّ

بلد إلى تضمين التزام بشأن مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي سيتمّ تخفيضها. تمّ تأييد «اتفاقية باريس» بواسطة ١٩٥ دولة، من بينها أكبر دولتين منتجتين لانبعاثات الكربون في العالم وهما الولايات المتّحدة والصين. يجب أن تتحقّق هذه الاتفاقية أسرع وأقوى وأفضل لأنّ هناك ملايين الشّباب يطالبون قادة الدول بتأمين مستقبلهم بطريقة عادلة. تمّ عرض العديد من الحلول من خلال دراسات مختلفة مثل : كيف سيكون هناك انتقال في المستقبل القريب إلى الطاقة المتجدّدة وفرص العمل الخضراء وكذلك التّمويل والاستثمار بالقطاعات التي تعزّز التنمية المستمرّة.

من المهم أن تطوّر جميع الدّول و الشّعوب نموذجًا «للبناء دون تدمير» من أجل إنقاذ الأرض الكوكب الوحيد الذي يعيش فيه البشر ومخلوقات الله. وفي سبيل تحقيق التّوازن في التّخفيف لأجل المصالح المحليّة فإنّ أحد الأعمال المهمّة هو إعادة بناء أو تنشيط الغذاء المحلّي لضمان خدمات صحيّة أكثر إنصافًا وتوزيع مصادر الرّفاهية والعدالة. وأيضاً حركة الغذاء واستهلاك الغذاء المحلّي مع تعزيز دعم السّياسات ودعم السّوق. بالإضافة إلى القيام ببناء وإكثار صوامع السّماد وإعادة إنتاجها لدعم مخازن الغذاء وذلك عن طريق التّحريك الكبير والمنتظم. هناك

ضرورة ملّحة تفرضها قضايا الغذاء والمناخ التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسبل العيش السّاحلية والبحرية والجزرية الصّغيرة لحثّ الحكومة على إقرار قانون تغيّر المناخ على الفور لحماية الجزر الساحلية والجزر الصّغيرة المعرضة للغرق وتقييم مشاريع أو سياسات التّنمية التي تستحوذ على الفضاء البحري مثل استصلاح الأراضي والتّعدين وصناعة السّياحة وما إلى ذلك. المتمثل في الحيز المعيشي للمجتمعات الساحلية مع دعم برنامج المناطق ذات الإدارة الشعبية على السّواحل والبحار والجزر الصغيرة.

٣ . التغلّب على الفوارق بين الدول

التّسابق نحو القوّة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية بين البلدان المتقدّمة يضحي بالفكر المثالي لخلق نظام عالمي عادل. كما يُظهر استعراض القوّة من الدول المتقدّمة ميلاً إلى التّعاون العدواني بين الدّول مما يضفي شرعية على الحروب وتطبيع النّزاعات واستغلال الشركات العملاقية في جنوب الكرّة الأرضية وهذا كلّه يهدّد البيئة والسّيادة والمستقبل الاقتصادي للدّول أو المناطق.

وممّا لا يقلّ فتكاً عن ذلك هو العمليات السّرية والتّطوير النّووي والتّكتيكات الرّقمية لأجل عمليات الهيمنة والسّيطرة بالقوّة لدول على دول أخرى. من

الواضح أنّ عدم تناسق المعلومات في النّظام العالمي قد أدّى في الواقع إلى استمرار الحروب حول السّيطرة على الموارد و توسع الحروب الطبقية واستمرار الدول الفقيرة في الحفاظ على نمو الشّركات الأجنبية وتحولها إلى ضحية لنمو الشّركات الأجنبية وغيرها من المخاطر الأخرى. سيطرت سيادة المؤسّسات العسكرية على السّياسة الدّولية خلال العقود الأخيرة ويمكن أن يظهر ذلك في الطريقة التي تعمل بها الشّركات متعدّدة الجنسيات. إنّ إفلاس البلدان الفقيرة بسبب ظلم الحوكمة العالمية كان دافع وراءه أيضًا تعاون المعتدين على الاقتصاد السياسي وضعف المؤسّسات المتعدّدة الأطراف التي كان ينبغي أن تنظر بموضوعية إلى مشكلة عدم المساواة العالمية. إنّ هناك أزمة في مبادئ وقيم السّلام والعدل المطلوب استخدامها لتنظيم العالم جماعياً شبه تنظيم المنزل. هذه الأزمة ستؤدّي إلى استمرار استبداد الدّول الغنية على الدول الفقيرة.

من الضّروري تحقيق عمل مشترك بين البلدان كمجتمع ومنظمة دولية لإنقاذ حياة النّاس في البلدان الفقيرة وتخفيف المعاناة وتقليل العواقب السّياسية والاقتصادية والآثار الاجتماعية لوباء كوفيد-١٩ بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التّغييرات في الجغرافيا السياسية الدولية تحثّ على الالتزام الحقيقي لضمان عدالة الطاقة وخلق

نظام اقتصادي عالمي عادل وتقليل النّزاعات المختلفة الناتجة عن لعنة النتيجة العكسية لتوافر الموارد في بلدان الجنوب (الجنوب العالمي).

٤. انتشار كراهية الأجانب

كره الأجانب هو اتخاذ موقف «المعاداة والكراهية» تجاه كلّ ما هو أجنبي أو أي شيء أجنبي لا يقتصر هذا المعنى على الأشخاص الأجانب بل يشمل أيضًا موقف الكراهية والرّفض تجاه الأشياء التي تعتبر أجنبية مثل المعتقدات والثّقافات والهويات والتّقاليد وما إلى ذلك. في التّاريخ أدّى هذا الموقف الكاره للأجانب إلى أعمال تخويف وتمييز وحتى إبادة جماعية.

أظهر عدد من الدّراسات أنّه في عدّة السنوات الأخرة هناك زيادة في كراهية الأجانب والميول المعادية للمسلمين في أوروبا بعد تدفق اللاجئين بسبب العنف في الشّرق الأوسط وأفريقيا وكذلك الأمر في أمريكا بعد انتخاب الرئيس ترامب زعيماً لتلك القوة العظمى. في الآونة الأخيرة بسبب تفشي وباء كوفيد-١٩ من مدينة «ووهان» بالصين، أدّى ذلك أيضاً إلى زيادة كراهية الأجانب ضدّ العرقية الصينية والآسيوية عموماً في عدد من الدول الغربية. في خضم العولمة التي جعلت العالم ضيقاً و أنشطة الحياة أكثر

تشابكاً، تسببت كراهية الأجانب في تخلف رحلة الحضارة إلى العصور المظلمة.

من الضروري التّعاون فيما بين منظّمات المجتمع المدني العالمية أي شبكة المجتمع المدني العالمية للمشاركة بفعالية في جهود مكافحة الآثار المترتبة ومنع انتشار المواقف المعادية للأجانب بالمعنى العام ليس فقط في المواقف العدائية والتمييزية تجاه الأجانب ولكن أيضًا الكراهية والتمييز تجاه الجماعات والهويات التي تعتبر مختلفة وأجنبية.

Yogyakarta:
Jl. Cik Ditiro 23 Yogyakarta Indonesia 55225
Telp. (0274) 553132, Call Center. +62 815 7721 912

Jakarta:
Jl. Menteng Raya 62 Jakarta Indonesia 10340
Telp. (021) 3903021/3903022, Fax. (021) 3903024

ar.muhammadiyah.or.id

pp@muhammadiyah.id